

أوبن ديموكراسي: سلاح إسرائيل الأحدث ضد فلسطين هو ديون مصر



نشر موقع أوبن ديموكراسي مقالاً للكاتبين ألفونز بيريز ونيكولا شيرير يتناولان المسعى الإسرائيلي لاستخدام الأزمة الاقتصادية في مصر أداة لتنفيذ خططها لتهجير إلى مصر.

يلفت الكاتبان إلى أن وثيقة مسربة كتبها جيلا عماليل، وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية، خرجت إلى النور أواخر أكتوبر وسط الحرب المدمرة في غزة.

سلاح الديون

ووضعت الوثيقة مقترحاً لنقل سكان غزة إلى سيناء باعتبارها حلاً «سيؤدي إلى نتائج استراتيجية إيجابية طويلة المدى». ولكن كيف يمكن لمصر أن تقبل مثل هذا الحل عندما يبدو أن معظم سكانها مؤيدون للفلسطينيين؟

ويمكن العثور على الإجابة على هذا السؤال المطروح في عالم الاقتصاد الكلي: الديون.

وبعد الكشف عن هذا الطرح في الصحافة الإسرائيلية، أصبح هذا الاقتراح يحظى باهتمام الصحافة الناقدة الإسرائيلية والمصرية. ويبدو أن تل أبيب تجري محادثات مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حول استقبال مصر لسكان غزة وتوطينهم في سيناء، مقابل إلغاء جميع ديونها للبنك الدولي.

وقد يعني هذا أن الحكومة الإسرائيلية ستتحمل ديون مصر المستحقة للدائنين متعددي الأطراف (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما إلى ذلك) أو أنها (بدعم من الولايات المتحدة) ستقنع الدول الغربية المتحالفة بشطب الديون المصرية للمؤسسات الوطنية والدولية.

وفي الوقت نفسه، يجري التفاوض بشأن المساعدات المالية المحتملة لتدابير محددة، مثل اقتراح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لتمويل مدينة الخيام (التي سيجرى تطويرها لاحقاً إلى مباني سكنية)، والذي اقترحه على الحكومة المصرية خلال جولته في المنطقة في أكتوبر.

ويقول الكاتبان إن فتح أبواب مصر أمام السكان الفلسطينيين بحجة المساعدات الإنسانية يحجب الهدف الحقيقي لـ «حل الأزمة» الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية: التطهير العرقي واستعمار الأراضي مقابل خدمات مالية، وفي هذه الحالة شطب ديون مصر.

مصر بلد تختنق بالديون

ومن منظور الاقتصاد الكلي، قد يكون هذا الاقتراح بمثابة هبة من السماء لحكومة عبد الفتاح السيسي. وتواجه مصر، التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة، حالياً أزمة ديون تاريخية لم يلاحظها الغرب. وتصنف بلومبرج إيكونوميكس مصر في المركز الثاني على مستوى العالم بعد أوكرانيا من حيث تعرضها للتخلف عن سداد ديونها.

وارتفع اثنان من مصادر الإيرادات الرئيسة لمصر، وهما السياحة ورسوم عبور قناة السويس، ولكن ليس بما يكفي لسداد ديونها الخارجية، التي يبلغ مجموعها 164.7 مليار دولار حتى يونيو 2023. وجزء من هذا الدين مستحق لدائنين إقليميين، مثل دول الخليج في مصر. والباقي مستحق لدائنين أقل تسامحاً: تحتاج مصر إلى دفع 2.95 مليار دولار لصندوق النقد الدولي و1.58 مليار دولار لحاملي السندات الأجنبية بحلول نهاية عام 2023.

ولا تزال مصر، وهي واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم وتعتمد أيضاً على واردات المواد الغذائية الأساسية الأخرى والوقود، تواجه آثار الحرب في أوكرانيا، وارتفاع التضخم، والزيادات غير المسبوقة في الأسعار، ومحدودية الوصول إلى التمويل بأسعار معقولة.

ونتيجة لذلك، تعتمد البلاد بالكامل على القروض الدولية من صندوق النقد الدولي ودول الخليج الغنية. ويحد هذا الاعتماد من خيارات السياسة الخارجية لمصر، مما يجعل من الصعب ومن غير المرجح أن تتصرف مصر على نحو مستقل عن الولايات المتحدة التي تهيمن، إلى جانب الدول الأوروبية، على عملية صنع القرار في المؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكانت هناك تكهنات بأن استسلام حكومة عبد الفتاح السيسي لاقتراح الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بالتهجير القسري للشعب الفلسطيني مقابل إلغاء ديونها، من شأنه أن يضر بشعبيتها ضرراً كبيراً وفرض السيسي في الانتخابات. لكن أعلن عن فوزه في الانتخابات اليوم، على الرغم من أن هذا الحل يتعارض مع الموقف المؤيد إلى حد كبير للشعب المصري للفلسطينيين، الذين خرجوا إلى الشوارع في 18 أكتوبر تضامناً مع الشعب الفلسطيني، وهم يهتفون ضد تهجير الفلسطينيين.

وتدرك المعارضة والشعب المصري جيداً أن مصر حليف للولايات المتحدة، وأن دعم الولايات المتحدة للحكومة المصرية الاستبدادية وإجراءاتها القمعية يعود إلى حد كبير إلى وجود إسرائيل. وتعتمد الولايات المتحدة على الحكومة المصرية لتكون بمثابة سد احتواء ضد سكانها الذين غالباً ما يهتفون المناهضين للصهيونية. وإذا لم تتحسن الظروف الاقتصادية للبلاد واستمرت إسرائيل في قصف الفلسطينيين في غزة والوحشية التي أظهرتها على مدى الأسابيع الماضية – مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأطفال والمدنيين – فمن المحتمل ألا يكون أمام مصر خيار آخر سوى قبول تهجير اللاجئين بحكم الأمر الواقع إلى أراضيها في مقابل الحصول على مساعدات مالية وإعفاء جزئي من ديونها.

الديون، تكتيك استعماري (ليس بجديد).

ويوضح الكاتبان أن المبادئ التي يقوم عليها اقتراح الحكومة الإسرائيلية – عرض إلغاء الديون مقابل خدمات سياسية – ليست بالأمر الجديد. ومن المؤسف أن هذا مثال على ممارسة تستخدمها الدول الغنية في الشمال العالمي في عالم يتميز بهياكل السلطة المالية الاستعمارية الجديدة.

وهذا يعني أن البلدان الفقيرة التي تحصل على قروض من بلدان الشمال العالمي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما إلى ذلك) لا تزال مماثلة إلى حد كبير للمستعمرات السابقة. وهذا يعني أن الدين ليس مجرد مسألة مالية، بل يمكن استخدامه أيضاً كأداة للقمع والابتزاز: فالدائن قادر على ممارسة السلطة على المدين، والتأثير على قراراته السياسية.

وإذا أخذنا مصر كمثال، فلن تكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها الولايات المتحدة إلغاء الديون كوسيلة لإجبار مصر على الامتثال للمطالب السياسية للولايات المتحدة. ففي عام 1991 قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها – الحكومات الغنية من نادي باريس – بشطب نصف مبلغ 20,2 مليار دولار المستحق على مصر لهم في مقابل مشاركة مصر في حرب الخليج الثانية كجزء من التحالف المناهض للعراق.

ويؤكد الكاتبان أنهما وبوصفهما شخصين يعيشان في الدول الغربية الغنية، فلا ينبغي لهما أن يبقيا صامتين في وجه المقترحات المالية التي تدعم التطهير العرقي واستعمار الأراضي الفلسطينية من جانب الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة.

ولحسن الحظ، لم يعد الجميع في المجتمع الدولي صامتين في مواجهة المذبحة في فلسطين.

وقد اتخذت دول مثل بوليفيا وكولومبيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وجنوب أفريقيا والجزائر مواقف حاسمة ضد الهجمات الإسرائيلية. وقطع الرئيس البوليفي لويس أرسى العلاقات الدبلوماسية مع حكومة نتنياهو، واستدعت كولومبيا وتشيلي وجنوب أفريقيا سفرائها من إسرائيل. وتزامن ذلك مع إدانة الأرجنتين والمكسيك للهجوم على مخيم جباليا للاجئين في غزة.

وعلاوة على ذلك، أعلن الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو في 9 نوفمبر أن كولومبيا ستدعم قضية الجزائر في المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل. وهناك أيضاً أصوات منتقدة داخل الاتحاد الأوروبي. قبل ثلاثة أسابيع، تحدث الرئيس الإسباني بيدرو سانشيز ورئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو خلال زيارتهما إلى معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة، ضد قتل إسرائيل للمدنيين الأبرياء، بما في ذلك آلاف الأطفال، الأمر الذي أدى إلى أزمة دبلوماسية مستمرة.

وفي وقت متأخر، انضمت المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا أيضاً إلى الدعوات لوقف إطلاق النار في غزة. وفي 12 ديسمبر، أصدرت الأمم المتحدة قراراً غير ملزم يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة، حيث صوتت 153 دولة لصالحه، وامتنعت 23 دولة عن التصويت وعارضته 10 دول. وامتنعت أوكرانيا، وهي دولة في حالة حرب وتقاتل الغزو الروسي، عن التصويت. وكانت إسرائيل والولايات المتحدة من بين الدول التي صوتت ضد وقف إطلاق النار.